

اختلاف الروايات في ضبط أواخر الألفاظ، وأثره في توسع المعنى- دراسة في أحاديث صحيح البخاري

د . أمير رفيع عولا المصيفي
مدرس اللغة والنحو

١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م

الايمل / dr.amirr@hotmail.com

The Expansion
ning of Hadithmea sets for the different stories
ending words in Sahih al-Bukharis terms'

Dr.Ameir Rafeek Awlla ALmasife

Soran university /Arbeel
College of Arts
Independent / the Arabic Language

ملخص البحث باللغة العربية

إنَّ ممَّا لا شك فيه أنَّ اللغة العربية هي لغة تتسم بالإعراب، والإعراب هو خاصيتها الرئيسة التي ورثتها عن أخواتها الساميات، فقد كان الإعراب منذ أن كانت العربية، والجذر اللغوي هو نفسه الجذر الدال على أصحاب هذا اللسان، فالإعراب هو لغة قوم يسمون بالأعراب، والفرق بينهما هو فرق في موسيقى الهمز لا غيرها، وإذا كان الإعراب في اصطلاح النحاة في أحد قوليهما هو: تغيير أواخر الكلم؛ لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً، فإنَّ الحركات ونوابها التي يجلبها العامل هي المحددة لموقع الكلمة في التركيب، مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة أو مجزومة، ومن ثمَّ تحديد وظائف الكلمات النحوية ضمن الجملة، على وفق تغيير أواخرها، فيضبط أواخر الكلمات طبقاً لموقعها من الجملة بحسب القواعد المقررة لدى النحاة، مع الأخذ بالحسبان الوظيفة المعنوية والنحوية للكلمة، يُحصل على المعاني التي يريد المتكلم أن يفصح بها للمخاطب.

والحديث النبوي الشريف قد حظي بضبط دقيق من قبل رواته، على وفق أصول رصينة في قواعد علم الضبط، ولاسيما ضبط أواخر الكلمات فيه، وقد نرى لفظاً في التركيب له أكثر من ضبط، بسبب اختلاف الرواة في ضبطها كما سمعوها متصلاً سندها إلى النبي صلى الله عليه وسلم، على وفق قواعد صارمة ودقيقة تحت مسمى مصطلحي (الجرح والتعديل) في عدالة الراوي وقبول روايته، مما أدى ذلك إلى تنوع التوجيه الإعرابي فيها. وهذا البحث محاولة مني، لإلقاء نظرة على ما جاء في أحاديث من (صحيح البخاري) تتّوع ضبط أواخر المفردات فيها من الرواة، وتوجيهها توجيهاً إعرابياً بما يضيف ذلك من استكناه دلالات في الكلام النبوي، وتوسّع معناه بسبب هذا التنوع، واحتمال الكلمة أكثر من معنى، وتكون كل هذه المعاني مُرادة في التعبير النبوي الشريف .

Abstract
The Expansion
meaning of Hadith sets for the different stories
ending words in Sahih al-Bukharis terms'

To express is the cryptographic key, which it is inherited from her sisters Alsamyat, it has been expressed since the language of Arabic begin. The root of language is the same root reverting to the owners of this tongue, Valaarab is the language of a people called to express. However the difference between the two is the difference in the music of insults no other, and if it is expressed in the terminology of grammarians in a Colém is: change the late speech of the different factors involved it in words or recognition. The movements and deputies brought by factor is selected for the word in the installation, raised or mounted or Trailed or Mdzoma, and then identifying the functions of words grammatical in the sentence, this is according to the change in the end of the sentence structure. Fbilit the ending of words is in accordance to the location of the sentence that is prescribed by rules of grammarians. Although it takes into account the function of the moral and grammar of the word, therefore getting the meanings that he wants the speaker to disclose it to the addressee.

Furthermore Hadith has been set thoroughly by narrators, according to the assets of solid in the rules of cybernetics. In particular the set of late words in it, and we may see a common term in the installation has more than one set, this is because of the different narrators in tuned as heard connected to the corroboration to the Prophet, may Allah bless him, according to strict rules and precise terms under the name of (the wound and the amendment) the fairness of the narrator and the acceptance of his novel, which led to the diversity of the Bedouin guidance. This research is attempts to take a look at what came in the conversations of (Sahih Bukhari) diversity controlling late vocabulary which is by the narrators, and the direct guidance of Bedouin that would add many Acetknah connotations in the speech the Prophet. Moreover I will also look at the expansion of its meaning because of this diversity, and the possibility of the word having more than one meaning as well as showing all of these meanings in accordance to the expressions given by the Prophet.

توطئة

الحمد لله المطلع على مصير الأمور ومآلها، العليم قبل وقوعها بأعقابها ومآبها، الموجه دقائق الفكر والآراء لأربابها، والمنبه لهم بتوقيفه على خطئها وصوابها، موفق الألسنة عند النطق لسدادها، وهادي القلوب عند التدبير لرشادها، والصلاة والسلام على نبيّنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبع هداه إلى يوم الدين.

أمّا بعد: فإنّ ممّا لا شك فيه أنّ اللغة العربية هي لغة تتسم بالإعراب، والإعراب هو خاصيتها الرئيسة التي ورثتها عن أخواتها الساميات، فقد كان الإعراب منذ أن كانت العربية، فالإعراب هو لغة قوم يسمون بالأعراب، والفرق بينهما هو فرق في موسيقى الهمز، وإنّ الأول مصدر والثاني جمع، وإذا كان الإعراب في اصطلاح النحاة - في أحد قوليهما هو: تغيير أواخر الكلم؛ لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً، أو تقديرًا، وهو قول سيبويه (ت ١٨٠هـ)، واختيار الأعلام الشنتمري (٤٧٦هـ)، وكثير من المتأخرين [١]، فإنّ الحركات وما ينوب عنها بفعل العامل هو المحدّد لموقع الكلمة في التركيب، مرفوعة كانت أو منصوبة أو مجرورة أو مجزومة، ثمّ تحديد وظائف الكلمات النحوية ضمن الجملة، على وفق تغيير أواخرها، بضبط أواخر الكلمات طبقاً لموقعها من الجملة بحسب القواعد المقرّرة لدى النحاة، مع الأخذ بالحسبان الوظيفة المعنوية والنحوية للكلمة، بذلك يُحصل على المعاني التي يريد المتكلم أن يفصح بها للمخاطب.

والحديث النبوي الشريف قد حظي بضبط دقيق من رواته، على وفق أصول رصينة في قواعد علم الضبط وتمحيص دقيق لرواياته وتمييز لاختلاف ألفاظه [٢] ولاسيّما أواخر الكلمات فيه، وقد نرى لفظاً في التركيب له أكثر من ضبط، بسبب اختلاف الرواة في ضبطه كما سمعوه متصلاً سندا إلى النبي - صلّى الله عليه وآله وسلم .

وهذا البحث محاولة مني لإلقاء نظرة على ما جاء من تنوع في ضبط أواخر مفردات أحاديث من صحيح الإمام البخاري، وتوجيهها توجيهاً إعرابياً يستكنه دلالات الكلام النبوي الشريف، وتوسّع معناه بسبب هذا التنوع، واحتمال الكلمة لأكثر من معنى، وقد تكون هذه المعاني كلها مُراداً في التعبير النبوي، وقد يكون للفظ الواحد ضبطان، وهو الأكثر، أو أكثر من

ضبطين، وهو قليل، فحاولت أن أوجهه بحسب موقعه من الجملة، لذا قسمت البحث على محورين:

الأول: للألفاظ التي لها ضبطان،

الثاني: للألفاظ التي لها أكثر من ضبطين. على النحو الآتي:

أولاً/ ألفاظ لها ضبطان:

١ - الرفع والنصب:

أ - (أجمعون، وأجمعين) بالرفع على التوكيد والنصب على الحالية:

جاء لفظ (أجمعون) في رواية مالك عن ابن شهاب عن أنس بن مالك عن النبي p: ((إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ؛ لِيُؤْتَمَّ بِهِ فَإِذَا صَلَّى قَائِمًا فَصَلُّوا قِيَامًا فَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا رَفَعَ، فَارْفَعُوا وَإِذَا قَالَ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَقُولُوا رَبَّنَا، وَلَكَ الْحَمْدُ، وَإِذَا صَلَّى قَائِمًا فَصَلُّوا قِيَامًا، وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا أَجْمَعُونَ)) [٣].

وجاء لفظ (أجمعين) في رواية معمر عن همام عن أبي هريرة عن النبي p: ((إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ فَإِذَا صَلَّى قَائِمًا فَصَلُّوا قِيَامًا، فَإِذَا رَكَعَ، فَارْكَعُوا وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا، وَإِذَا قَالَ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ فَقُولُوا رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ وَإِذَا صَلَّى قَائِمًا فَصَلُّوا قِيَامًا، وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا أَجْمَعِينَ)) [٤].

وقد قال السندي: " فالوجه صحة الوجهين، أعني: الرفع والنصب وقد جاءت الرواية بهما" [٥].

ويحمل لفظ (أجمعون) في الرواية الأولى على التوكيد لضمير الفاعل في (صلوا) [٦]، وقد جَوَزَ النحاة تأكيد المضمر بالمظهر في حالات الرفع والنصب والجر لألفاظ التوكيد المعنوي عدا (نفس) و(عين)، فقد جعلوهما مختصين بحالتي النصب والجر دون الرفع، سواء أكان الضمير مستكناً أم بارزاً، فيقال: الكتاب قُرئَ كُلُّهُ، وجاءني كُلُّهُمْ، وخرجوا أَجْمَعُونَ، ورأيتَه نَفْسَه، ومررت به نَفْسِه ولا يقال: القوم حضروا أَنفُسُهُمْ، إلا أن يؤتى بضمير منفصل، نحو: القوم حضروا هم أَنفُسُهُمْ [٧]، وقد علل سيبويه ذلك بقوله: " واعلم أَنَّهُ قَبِيحٌ أَنْ تَصِفَ الْمَضْمَرَ فِي الْفِعْلِ بِنَفْسِكَ، وَمَا أَشْبَهَهُ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ قَبِيحٌ أَنْ تَقُولَ: فَعَلْتَ نَفْسُكَ، إِلَّا أَنْ تَقُولَ: فَعَلْتَ أَنْتَ نَفْسُكَ. وَإِنْ قُلْتَ: فَعَلْتُمْ أَجْمَعُونَ، حَسَنٌ؛ لِأَنَّ هَذَا يَعْمُ بِهِ. وَإِذَا قُلْتَ: نَفْسُكَ، فَإِنَّمَا تُرِيدُ أَنْ تُؤَكِّدَ الْفَاعِلَ، وَلَمَّا كَانَتْ (نَفْسُكَ) يَتَكَلَّمُ بِهَا مُبْتَدَأَةً، وَتَحْمِلُ عَلَى مَا يُجَرُّ وَيُنْصَبُ وَيُرْفَعُ، شَبَّهَهَا بِمَا يَشْرِكُ

المضمر، وذلك قولك: نزلت بنفس الجبل، ونفس الجبل مُقابلِي، ونحو ذلك. وأما الأجمعون فلا يكون في الكلام إلا صفة" [٨].

وعلى هذا يكون لفظ (أجمعون) في قوله: (فصلوا جلوساً أجمعون) تأكيداً لجماعة المصلين الذين يشملهم الأمر في قوله: (فصلوا) ليشمل اتباع الإمام المصلين جميعهم في أركان الصلاة كلها، واستغنى بوروده في نهاية الحديث عن وروده بعد ضمائر الجماعة الأخرى، ذات المرجعية الواحدة في أفعال الأمر في سياق الحديث، وهي: (صلوا قياماً)، (فاركعوا)، (فارفعوا)، (فقولوا)، (فصلوا قياماً)، اختصاراً، إذ إنَّ اتباع الإمام أمر وارد في أركان الصلاة كلها. ومن جهة أخرى أنه أراد تأكيد أمر الصلاة جالساً بعد إمام مريض يصلي جالساً؛ لأنه أمر فيه نوع من الغرابة، لذا فقد اختلف العلماء في المأموم الصحيح يصلي قاعداً خلف إمام مريض، لا يستطيع القيام، فأجازت ذلك طائفة من أهل العلم اتباعاً لهذا الحديث، منهم: حماد بن زيد (ت ١٧٩هـ)، وأحمد ابن حنبل (ت ٢٤١هـ)، وإسحاق بن راهويه (ت ٢٣٨هـ)، وإليه ذهب بعض أصحاب الظاهر، وذكر أحمد بن حنبل: أنه فعل بعدهم أربعة من الصحابة، وهم: أسيد بن حضير، وقيس بن فهد، وجابر بن عبد الله، وأبو هريرة [٩]، ويؤيدهم سياق الحديث، إذ جاءت التراكيب فيه بصيغة طلبية واحدة، مربوطة بوساطة حرف العطف الواو، دلالة على وحدة السياق، لذلك قال ابن جارود النيسابوري (ت ٣٠٧هـ): "وَقَوْلُهُ: ((فَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا أَجْمَعُونَ))، يَنْتَضِي مِنْ جِهَةٍ سِيَاقِ الْحَدِيثِ أَنَّهُ إِذَا صَلَّى جَالِسًا فِي مَوْضِعِ الْجُلُوسِ أَنْ يُقْتَدَى بِهِ فِي الْجُلُوسِ؛ لَأَنَّهُ وَصَفَ أَفْعَالَ الصَّلَاةِ مِنْ أَوَّلِهَا فَصَلًّا فَصَلًّا، وَأَمَرَ الْمَأْمُومَ أَنْ يُقْتَدِيَ بِالْإِمَامِ فِيهَا، فَنَصَّ عَلَى أَنَّ الْمَعْنَى الَّذِي نُصِبَ لَهُ الْإِمَامُ هُوَ أَنْ يُقْتَدَى بِهِ، وَأَنَّ ذَلِكَ يَمْنَعُ مُخَالَفَتَهُ، ثُمَّ قَالَ: وَإِذَا قَالَ: ((سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ فَقُولُوا رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ))، ثُمَّ قَالَ: ((وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا أَجْمَعُونَ))، فَانْتَقَلَ إِلَى وَصْفِ الْاِئْتِمَامِ بِهِ فِي حَالِ الْجُلُوسِ، وَهُوَ مَوْضِعُ الشَّهَادَةِ. وَيَحْتَمِلُ مِنْ جِهَةِ السَّبَبِ أَنَّهُ قَالَ لَهُمْ: إِذَا صَلَّى قَائِمًا فَصَلُّوا قِيَامًا، أَيْ: إِذَا اسْتَطَاعَ الْقِيَامَ فَصَلُّوا بِصَلَاتِهِ قِيَامًا، ثُمَّ ذَكَرَ صِفَةَ الْاِئْتِمَامِ بِهِ فِي الْاِئْتِقَالِ مِنْ رُكْنٍ إِلَى رُكْنٍ، ثُمَّ خَتَمَ ذَلِكَ بِأَنْ قَالَ: وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا أَجْمَعُونَ، يُرِيدُ: إِنْ لَمْ يَسْتَطِعِ الْقِيَامَ وَصَلَّى جَالِسًا فَحُكْمُكُمْ أَنْ تَجْلِسُوا بِجُلُوسِهِ، وَهَذَا الْقَوْلُ أَظْهَرَ مِنْ جِهَةِ السَّبَبِ وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَظْهَرَ مِنْ جِهَةِ سِيَاقِ الْحَدِيثِ" [١٠].

أما في الرواية الثانية للحديث فقد جاء لفظ (أجمعين) منصوباً، وقد ذكر شراح الحديث في إعرابه وجوهاً [١١]، منها: إنَّ نصبه على الحالية، أي جلوساً مجتمعين، أو تأكيداً لـ (جلوساً)، وكلاهما لا يقول به البصريون؛ لأنَّ ألفاظ التأكيد معارف، ففي الأول تقع الحال معرفة [١٢]، وفي الثاني يؤكد النكرة بالمعرفة، فيحصل عدم المطابقة بين الاسم المؤكّد والاسم المؤكّد [١٣]، أو نصبه على التأكيد بضمير مقدّر منصوب، أي: أعنيكم أجمعين، وهذا الوجه الأخير قد رفضه العيني، لما فيه من التكلف والتعسف، بقوله: "وقال بعضهم يكون نصباً على

التأكيد لضمير مقدر منصوب، كأنه قال: أعنيكم أجمعين، قلت: هذا تعسف جداً، ليس في الكلام ما يصحح هذا التقدير "[١٤]". وقد جوز السندي أن يعدّ حالاً؛ وردّ عنّ يقول: إنّ ألفاظ التوكيد معارف فلا تقع حالاً بقوله: " قلت: ذلك أن سلم فما دام تأكيداً، وإذا جعل حالاً يكون بمعنى: مجتمعين، فلا تعريف فليتأمل "[١٥].

فعلى الإعراب الأول: إنّ لفظ (أجمعين) وقع حالاً للضمير في صلوا، و(جلوساً) حال له أيضاً، ويكون المعنى: حال كون الإمام صلى جالساً فلتنكح حالكم جالسين مجتمعين، فاجتمعت حالان في هيئة المأمومين في آن واحد، وهما: الجلوس والاجتماع؛ لأنّ لفظ (أجمعين) وحده لا يدلّ على أنهم صلوا جلوساً في وقت واحد، كما أنّ (أجمعون) لا يفيد ذلك في قوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [١٦]، فقد قال ابن هشام الأنصاري (ت ٦٨٢هـ): " قال بعض العلماء في قوله - تعالى: (فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ) : فائدة ذكر (كل) رفعٌ وهم من يتوهم أنّ الساجد البعض، وفائدة ذكر (أجمعون) رفعٌ وهم من يتوهم أنهم لم يسجدوا في وقت واحد، بل سجدوا في وقتين مختلفين، والأول صحيح، والثاني باطل، بدليل قوله تعالى: ﴿لَا تُغْوِيَهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [١٧]؛ لأنّ إغواء الشيطان لهم ليس في وقت واحد، فدلّ على أنّ (أجمعين) لا تعرّض فيه لاتحاد بالوقت، وإنّما معناه كمعنى (كل) سواء، وهو قول جمهور النحويين، وإنّما ذكر في الآية تأكيداً على تأكيد، كما قال تعالى: ﴿فَمَهَّلَ الْكَافِرِينَ أَمَهُلُهُمْ رُؤُودًا﴾ [١٨] " [١٩].

ويوحي التركيب في الحديث المذكور على التوجيه الأخير أنّ هذين الأمرين يكونان في حالة جلوس الإمام دون بقية أركان الصلاة، وهذا خلاف المراد، إذ إنّ إتباع الإمام جماعة يكون في أركان الصلاة كلّها. أمّا بحمل اللفظ على أنّه توكيد لضمير منصوب في لفظ مقدر، فينبغي أن يجتزأ الكلام، ويوقف على لفظ (فصلوا جلوساً)، ثم يستأنف الكلام بجملّة أخرى فعلية محذوفة الفعل والفاعل، وهذا ضعيف من وجهين: الأول: أنّه قطع لكلام موصول، والثاني: أنّه اضطرارٌ لتقدير عناصر تركيبية، وسياق الكلام في غنى عنها، ولاسيما أنّه ليس هناك إضافات تعبيرية في حمل الكلام على هذا الوجه، لذلك قد أصاب العيني عندما عدّه من التعسف، والبعد من سياق الكلام.

ب - الرفع والنصب بعد (كان) على الاسمية والخبرية:

جاءت روايتان لقوله (ع): ((لَوْ يَعْلَمُ الْمَارُّ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي مَاذَا عَلَيْهِ، لَكَانَ أَنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ خَيْرًا لَهُ مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ))، بنصب (خيراً)، وهي رواية البخاري [٢٠]، ويرفعها وهي رواية الترمذي [٢١]، ووجهت رواية النصب على أنّ (خيراً) خبر لـ(كان)، واسم كان هو قوله: (أن يقف)؛ و(أن) مصدرية، والتقدير: لكان وقوفه أربعين خيراً له، وأمّا (خير) في رواية

الرفع فهو اسم (كان)، وقوله: (أن يقف) خبرها المقدم على الاسم، والتقدير: لو يعلم المارُّ ماذا عليه لكان خيرٌ له وقوفه أربعين [٢٢٢].

فعلى التوجيه الثاني تكون النكرة اسماً والمعرفة خبراً، وهذا على خلاف معتاد قول النحاة الذين عدّوا المعرفة مبتدأ والنكرة خبراً، والذي سوّغ الابتداء بالنكرة في الحديث كونها موصوفة بشبه الجملة (له) [٢٢٣]، ولكن هذا التوجيه يتعارض مع قول آخر للنحاة بأنّ الأعراف من الاسمين أولى بأن يكون المبتدأ أو اسماً للناسخ [٢٢٤]، وإن كان الاسم هنا معرفة والخبر نكرة موصوفة، لم يُعدّ من أنواع المعارف التي ذكرها النحاة [٢٢٥]، فلم يرقَ إلى مقارنته بأنواع المعارف، إلا أنهم جوزوا الابتداء بها لكونها ذات فائدة [٢٢٦]، ومع ذلك أنّ المصدر المؤول أحقُّ بأن يكون اسماً لـ (كان)؛ لكونه أعرف المعارف؛ لأنّه شبيه بالضمير الذي عدّ من أعراف المعارف من حيث إنّّه لا يوصف ولا يُوصف به [٢٢٧]

وقد وجّه رواية الرفع بتوجيه آخر، وهو أنّ اسم كان ضمير الشأن محذوف، والجملة خبره، وعدّ العيني هذا التوجيه من التعسف بعد نقله له [٢٢٨].

ولو أردنا الموازنة بين الروایتين من حيث الصناعة النحوية لقلنا: إنّ رواية النصب أقرب إلى صحة القواعد التي وضعها النحاة، وإن كان لرواية الرفع وجه صحيح - أيضاً؛ كما مرَّ توجيهها، أمّا من حيث الفروق الدلالية بين الروایتين فإنّ في رواية النصب إخباراً عن الخيرية بالوقوف، وفي رواية الرفع إخباراً عن الوقوف بالخيرية، وقد تكلم البلاغيون عن هذه المسألة وذكروا أنّ في تقديم أحد الاسمين يُراعى حال المخاطب فـ"الذي يقدم ويجعل مبتدأ هو ما يعلم المخاطب اتصاف الذات به، والذي يؤخّر ويجعل خبراً هو ما يجهل المخاطب اتصاف الذات به، فإذا عرف المخاطب زيداً بعينه واسمه، وجهل اتصافه بأنه أخوك، قلت: زيد أخي، وإذا عرف أنّ لك أخاً، وجهل عينه واسمه، قلت: أخي زيد" [٢٢٩]. وقد ذكر سعد الدين التفتازاني (ت ٧٩١هـ) هذا الضابط بقوله: "والضابط في التقديم أنّه إذا كان للشيء صفتان من صفات التعريف، وعرف السامع اتصافه بأحدهما دون الأخرى، فأيهما كان، بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به، وهو كالمطالب بحسب زعمك أن تحكم عليه بالآخر، فيجب أن تقدّم اللفظ الدالّ عليه، وتجعله مبتدأ، وأيهما كان بحيث يجهل اتصاف الذات به، وهو كالمطالب بحسب زعمك أن تحكم بثبوته للذات، أو انتقائه عنه، يجب أن تؤخر اللفظ الدالّ عليه، وتجعله خبراً، فإذا عرف السامع زيداً بعينه واسمه، ولا يعرف اتصافه بأنه أخوه، وأردت أن تعرفه ذلك، قلت: زيد أخوك، وإذا عرف أخاً له، ولا يعرفه على التعيين، وأردت أن تعينه عنده، قلت: أخوك زيد، ولا يصح: زيد أخوك" [٣٠].

فعلى هذا التأويل يمكننا ملاحظة الاتساع في معنى الحديث بالجمع بين روايتي الحديث، بأن تجعل الخيرية والوقوف مجهولتين عند السامع، ومعروفتين في آن واحد، فينصب تركيز

السامع على كلا الأمرين بمستوى واحد، من حيث الأهمية في الإخبار عنهما، فعلى التوجيه الأول: (كان وقوفه أربعين خيراً من المرور أمام المصلي)، اهتمام ببيان الخيرية للسامع، وعلى التوجيه الثاني: (كان وقوفه أربعين خيراً)، اهتمام ببيان الوقوف هذه المدة الطويلة، ويساعد على هذا المعنى تقديم الخبر على الاسم، والله أعلم، فيجمع بين المعنيين توسعاً في الدلالة.

ت - الرفع على حذف الخبر والنصب على حذف الفعل:

ضُبط لفظ (الأيمن) في قوله (ع) حين أُتِيَ بِلَبْنٍ قَدْ شِيبَ بِمَاءٍ، وَعَنْ يَمِينِهِ أَعْرَابِيٌّ، وَعَنْ شِمَالِهِ أَبُو بَكْرٍ (رضي الله عنه)، فَشَرِبَ ثُمَّ أُعْطِيَ الْأَعْرَابِيُّ، وَقَالَ: ((الْأَيْمَنُ فَالْأَيْمَنُ)) [٣١]، بالرفع والنصب كما ذكر الكرمانى، وغيره من شُراح الحديث [٣٢]، إذ قال الكرمانى: "قوله: (الأيمن) ضبط بالنصب على تقدير: أعطِ الأيمن، وبالرفع على تقدير: الأيمن أحقُّ" [٣٣]، ورجح العيني الرفع مستدلاً ببعض طرق الحديث بلفظ: ((الأيمنون الأيمنون)) [٣٤]. ووجه النصب على الحالية أيضاً، أي: اشربوا مترتين على هذا النمط [٣٥].

فالجمله على تقدير الخبر اسمية، وهي على تقدير الفعل فعلية، وكلتاها تتسجمان مع معنى الحديث، مع ملاحظة الفرق بين التركيب الاسمي الذي يدل على الثبوت والدوام [٣٦] في مراعاة الأيمن في الإسقاء وغيرها، والتركيب الفعلي الذي يدل على تجدد مراعاة الأيمن في فعل الإسقاء وحدوثه حالاً بعد حال، مهما تكرر الأمر، ويؤيد ذلك توجيه النصب على الحال، من جهة. وكذلك: الفرق بين الجملة الخبرية المتمثلة بالجملة الاسمية: (الأيمن أحق)، والجملة الطلبية المتمثلة بـ (أعطِ الأيمن) - من جهة أخرى، إذ إنَّ الأولى إخبار بمعنى الأمر، فلا معنى لهذا الخبر إن لم يكن طلباً؛ لأنَّ الموقف موقف توجيه، لا إخبار صرف، والثانية: أمر صريح بلفظ فعل الأمر. وهذا توسع أسلوبى في اللغة العربية في إفادة معنى الطلب، إذ لا ينحسر في الصيغة الفعلية فحسب، بل يصاغ بالأسلوب الخبرى الاسمي أيضاً.

ث - الرفع على الابتداء أو الخبر، والنصب على البدلية أو المفعولية أو نزع الخافض:

جاءت روايتان في صحيح البخاري لقول النبي (ع): ((مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ جَارَهُ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ جَائِزَتُهُ)) قيل: وَمَا جَائِزَتُهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: ((يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ، وَالضِّيَافَةُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ، فَمَا كَانَ وَرَاءَ ذَلِكَ فَهُوَ صَدَقَةٌ عَلَيْهِ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيَقُلْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْنُتْ))

فجاء لفظ: (جائزته) مرفوعاً [٣٧]، ومنصوباً [٣٨]، فالرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف، دلَّ عليه ذكره في السؤال: أي: جائزته إكرام يومه [٣٩]، أو مبتدأ خبره محذوف، أي: جائزته يومٌ وليلة، وجاز وقوع الزمان خبراً عن الجثة، إما باعتبار أنَّ له حكم الظرف، وإما مضاف مقدر،

أي: زمان جائزته يوم وليلة [٤٠]، أو جائزته تضيّف يوم وليلة [٤١]، والنصب على أنه بدل الاشتمال، أي: فليكرم جائزة ضيفه يوماً وليلة بنصب يوماً على الظرفية [٤٢]، أو على أنه مفعول ثانٍ للفعل: (يكرم) لأنه: في معنى: (يعطي)، أي: أعطوه جائزته، أو بنزع الخافض، أي: بجائزته [٤٣].

والفرق بين معنى الجائزة والضيافة في هذا المقام هو: إنّ جائزة الضيف يوم وليلة إتحافه وإكرامه بأفضل ما يستطيعه صاحب البيت، وضيافته ثلاثة كأنه يريد من غير تكلف كما يتكلف في أول ليلة [٤٤].

وهذه الوجوه المختلفة في إعراب لفظ (الجائزة) ذات أثر واضح في توسع معنى التعبير النبوي، فيعدّ الاسم المرفوع: (جائزته) في توجيه الرفع خبراً مرة والمبتدأ محذوف، ومبتدأ مرة أخرى والخبر محذوف، فيكون اللفظ خبراً ومبتدأ في آن واحد، فإذا عدّ خبراً فالمبتدأ هو: إكرام يوم وليلة، وإذا عدّ مبتدأ فالخبر ظرف الزمان: يوم، وللنحويين كلام على هذا النوع من التركيب الاسمي، أعني: الإخبار بالظرف عن الجثة، للاختلاف بين الجثة والزمان، وعدم الانسجام في الجمع بينهما، فذكروا أنه " لا يكون اسم زمان خبراً عن جثة، أي: ذات، والتقيد باسم الزمان والجثة، نظراً للغالب من أنّ اسم الزمان إنما يفيد الإخبار به عن المعنى، لا عن الجثة، وأنّ ظرف المكان يفيد الإخبار به عن كليهما " [٤٥]، فسوّج الإخبار بالزمان عن الجثة في الحديث بأمرين: الأول: إعطاء الخبر: (يوم وليلة) حكم الظرف، إذ يجوز الإخبار عن الجثة بالظرف، والثاني: تقدير مضاف لفظ (جائزته)، وهو لفظ (زمان) الذي ينسجم مع الخبر من حيث المعنى، فصار التقدير: زمان جائزته يوم وليلة.

ويمكن أن يوجّه لفظ (جائزته) بالنصب في قوله: فليكرم جائزته ضيفه، بأنّه: بدل اشتمال لقوله: (ضيفه)، ولاشك أنّ في بدل الاشتمال - وهو بدل الشيء ممّا يشتمل عليه بوجه عامّ دون أن يكون جزءاً منه - يجوز الاستغناء عن الاسم الأول (المبدل منه) دون تغيير معناه [٤٦]، فيكون التقدير: فليكرم جائزة ضيفه، فينصب التركيب بهذا التوجيه على الجائزة أكثر من الضيف، إعلاءً لشأن تكريم الضيف، بما يطيقه صاحب البيت، لما بين الضيف والجائزة من علاقة ملابسة وصلة. أمّا في توجيه (جائزته) على أنه مفعول ثانٍ للفعل: (فليكرم) الذي بمعنى: (فليعط)، فهو قولٌ بتضمين الفعل (أكرم) معنى الفعل: (أعطى)، و(التضمين) هو: إشراب اللفظ معنى اللفظ الآخر، فيأخذ حكمه، وتودّي الكلمة معنى الكلمتين وتعطي مجموع المعنيين، وبهذا يكون اللفظان مقصودين معاً قصداً وحكماً [٤٧]، فيجمع بين معني الإكرام والإعطاء في حق الضيف، فقد يكرم الضيف بالقول وبشاشة الوجه دون الإعطاء المادي، فحصل بهذا التضمين جمعٌ بين الأمرين، التكريم المادي، والتكريم المعنوي.

وتوجيهه نصب على نزع الخافض، أي: فليكرم ضيفه بجائزته، ذكره النحاة إلا أن الأمر عندهم موقوف على السماع دون القياس، " وذلك لأنَّ الناصب ليس بنزع الخافض، بل الناصب هو الفعل أو شبهه، ينصب المجرور محلاً لكونه مفعولاً، إذ لا يمكن نصبه لفظاً بسبب الجار، فإذا عدم الجار، ظهر عمله المقدر، هذا، مع أنَّ حذف الجار ونصب المفعول بعده أيضاً، ليس بقياس إلا مع (أن) و(أنَّ) "[٤٨]"، وعلة القول بنزع الخافض عندهم هو أن " كل فعل يقتضي مفعولاً ويطلبه، ولا يصل إليه بنفسه، توصلوا إليه بأداة، وهي حرف الجر، ثم إنهم قد يحذفون الحرف، لتضمن الفعل معنى فعل متعد "[٤٩]". ومعلوم أنَّ الفعل: (أكرم) في الأصل فعل لازم، وتعدى إلى المفعول بهمزة التعدية، ويتعدى إلى المفعول الثاني بواسطة حرف الجر الباء على هذا التوجيه.

٢ - الرفع والجزم:

أ - رفع الفعل بعد (لا) على النفي، وجزمه على النهي:

ضُبُطَ اللَّفْظُ (لا يقسم) في قوله (ع): ((لَا يَفْتَسِمُ وَرَثَتِي دِينَارًا وَلَا دِرْهَمًا مَا تَرَكْتُ بَعْدَ نَفَقَةِ نِسَائِي، وَمُؤَوَّنةً عَامِلِي فَهُوَ صَدَقَةٌ)) [٥٠]، بإسكان الميم على النهي، وبضمها على النفي [٥١]، ورجَّح ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، رواية الضم عند توجيهه للروایتين، بقوله: " لَا تَفْتَسِمُ وَرَثَتِي، بِإِسْكَانِ الْمِيمِ عَلَى النَّهْيِ وَبِضْمِهَا عَلَى النَّفْيِ، وَهُوَ الْأَشْهُرُ، وَبِهِ يَسْتَقِيمُ الْمَعْنَى، حَتَّى لَا يُعَارِضَ مَا تَقَدَّمَ عَنْ عَائِشَةَ وَغَيْرِهَا أَنَّهُ لَمْ يَتْرُكْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا لَا يُورِثُ عَنْهُ، وَتَوْجِيهِ رِوَايَةِ النَّهْيِ أَنَّهُ لَمْ يَقْطَعْ بِأَنَّهُ لَا يَخْلُفُ شَيْئًا، بَلْ كَانَ ذَلِكَ مُحْتَمَلًا، فَهَاهُمْ عَنْ قِسْمَةِ مَا يَخْلُفُ إِنْ اتَّفَقَ أَنَّهُ خَلَفَ "[٥٢]، وقد أيد العيني (ت ٨٥٥هـ) رواية الجزم معللاً إيَّاهُ بقوله: " وروي: (لا يقسم) بالجزم، كأنه نهاهم إن خلف شيئاً أن لا يقسم بعده، فإن قلت: يعارضه ما تقدّم في الوصايا من حديث عمرو ابن الحارث الخزاعي: ((ما ترك رسول الله دينارا ولا درهما)) [٥٣]. قلت: نهاهم هنا عن القسمة على غير قطع بأنه لا يخلف دينارا ولا درهما؛ لأنه يجوز أن يملك ذلك قبل موته، ولكنه نهاهم عن قسمته، وفي حديث الخزاعي المعنى: ما ترك دينارا ولا درهما لأجل القسمة، فيتحدّ معناهما "[٥٤]. فتشاركت الروایتان في اتساع معنى الحديث الشريف للدلالة على الخبرية والطلبية في آن واحد، فرواية الرفع تدلُّ على أنَّه " إِبْخَارُ حَقِيقَةٍ، وَمَعْنَاهُ لَيْسَ تَفْتَسِمُ وَرَثَتِي بَعْدَ مَوْتِي دِينَارًا، إِذْ لَسْتُ أَخْلُفُ بَعْدَ مَوْتِي دِينَارًا أَمْلِكُهُ، فَيَفْتَسِمُونَ ذَلِكَ "[٥٥]، وتدلُّ رِوَايَةُ النَّهْيِ عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ (ع) لَمْ يَقْطَعْ بِأَنَّهُ لَا يَخْلُفُ شَيْئًا، بَلْ كَانَ ذَلِكَ مُحْتَمَلًا. فَهَاهُمْ عَنْ قِسْمَةِ مَا يَخْلُفُ إِنْ اتَّفَقَ أَنَّهُ خَلَفَهُ، كَمَا ذَكَرَ ابْنُ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِي، وَقَدْ يَجْمَعُ بَيْنَ الْأَسْلُوبَيْنِ فِي رِوَايَةِ الرَّفْعِ بـ " أَنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ إِبْخَارًا فِي الصُّورَةِ، وَنَهْيًا فِي الْمَعْنَى، فَهُوَ أَبْلَغُ مِنَ النَّهْيِ الصَّرِيحِ "[٥٦]، على معنى لا ينبغي لأحد أن يقسم ما تركته.

وَقَالَ الطَّبِيُّ (ت ٧٤٣هـ): "وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى النَّهْيِ فَهُوَ عَلَى مِثَالِ قَوْلِهِ:

عَلَى لَاحِبٍ لَا يَهْتَدِي بِمَنَارِهِ [٥٧]

أَي: لَا دِينَارَ هُنَاكَ فَيُقَسَّمُ [٥٨]، وَلَا يَهْتَدِي بِمَنَارِهِ بِمَعْنَى: لَا مَنَارَ وَلَا اهْتِدَاءَ [٥٩].

ب - رفع الفعل بعد (من) على أنها موصولة وجزمه على أنها شرطية:

وذلك في قوله (p): ((مَنْ لَا يُرْحَمُ لَا يُرْحَمُ)) [٦٠]، إذ قال الكرمانى: "(من لا يرحم) بالجزم والرفع" [٦١]، وقال العظيم آبادي (ت ١٣٢٩هـ): "رُويَ الْفِعْلَانِ مَرْفُوعَيْنِ عَلَى أَنْ تَكُونَ مَنْ مَوْصُولَةً، وَمَجْزُومَيْنِ عَلَى أَنْ تَكُونَ شَرْطِيَّةً" [٦٢]، وقد وجّه العيني الروايتين بقوله: "قلت: أمّا الرفع فعلى كون (من) موصولة على معنى: الذي لا يرحم لا يرحم، وأمّا الجزم فعلى كون (من) متضمنة معنى الشرط، فتجزم الذي دخلت عليه وجوابه، وفي إطلاق رحمة العباد في مقابلة رحمة الله نوع مشاكلة" [٦٣]، ورجّح السهيلي (ت ٥٨١هـ) الرفع فيما نقل عنه ابن حجر العسقلاني أن "جَعَلَهُ عَلَى الْخَبَرِ أَشْبَهَ بَسِيَاقِ الْكَلَامِ؛ لِأَنَّهُ سَبَقَ لِلرَّدِّ عَلَى مَنْ قَالَ: إِنَّ لِي عَشْرَةَ مِنَ الْوَلَدِ الْخ، أَي: الَّذِي يَفْعَلُ هَذَا الْفِعْلَ لَا يُرْحَمُ، وَلَوْ كَانَتْ شَرْطِيَّةً لَكَانَ فِي الْكَلَامِ بَعْضُ انْقِطَاعٍ لِأَنَّ الشَّرْطَ وَجَوَابَهُ كَلَامٌ مُسْتَأْنَفٌ، قُلْتُ [والكلام لابن حجر]: وَهُوَ أَوْلَى مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ مِنْ نَوْعِ ضَرْبِ الْمَثَلِ" [٦٤]، وتعقّب صاحب المصابيح رأي السهيلي فيما نقل عنه القسطلاني (ت ٩٢٣) في "تعليقه انقطاع الكلام عما قبله على تقدير كون (من) شرطية، بأنّ الشرط وجوابه كلام مستأنف غير ظاهر، فإنّ الجملة مستأنفة، سواء جعلت من موصولة أو شرطية، وتقديره: الذي يفعل هذا الفعل ويتأتى مثله، على أنّ (من) شرطية، أي: من يفعل هذا الفعل، فلا ينقطع الكلام، ويصير مرتبطاً بما قبله ارتباطاً ظاهراً" [٦٥].

ونقل ابن حجر نفسه آراء أخرى في ترجيح توجيه الرفع وضعفها؛ لأنّ السياق يحتمله، فقال: "وَرَجَّحَ بَعْضُهُمْ كَوْنَهَا مَوْصُولَةً لِكَوْنِ الشَّرْطِ إِذَا أَعْقَبَهُ نَفْيٌ يُنْفَى غَالِبًا بِلَمْ، وَهَذَا لَا يَقْتَضِي تَرْجِيحًا، إِذَا كَانَ الْمَقَامُ لَا نَفْيًا بِكَوْنِهَا شَرْطِيَّةً، وَأَجَازَ بَعْضُ شُرَاحِ الْمَشَارِقِ الرَّفْعَ فِي الْجَزَائِنِ، وَالْجَزْمَ فِيهِمَا، وَالرَّفْعَ فِي الْأَوَّلَى، وَالْجَزْمَ فِي الثَّانِي، وَبِالْعَكْسِ، فَيَحْصُلُ أَرْبَعَةُ أَوْجُهٍ، وَاسْتُنْبَعِدَ الثَّلَاثُ، وَوُجِّهَ بِأَنَّهُ يَكُونُ فِي الثَّانِي بِمَعْنَى النَّهْيِ، أَي: لَا تَرْحَمُوا مَنْ لَا يُرْحَمُ النَّاسَ، وَأَمَّا الرَّابِعُ فَظَاهِرٌ وَتَقْدِيرُهُ مَنْ لَا يَكُنْ مِنْ أَهْلِ الرَّحْمَةِ فَإِنَّهُ لَا يُرْحَمُ وَمِثْلُهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ [٦٦]:

فَقُلْتُ لَهُ أَحْمِلْ فَوْقَ طَوْفِكَ إِنَّهَا مُطَوَّقَةٌ مَنْ يَأْتِيهَا لَا يَضِيرُهَا" [٦٧].

وهذا الوجه الأخير على التقديم والتأخير" كأنه قال: لا يضيرها من يأتها [٦٨]، برفع (يضيرها) على نية التقديم [٦٩]، وعند المبرد (ت ٢٨٥هـ) إنّه على إرادة الفاء، وعزاه إلى البصريين أيضاً، أي: من لا يأتها فلا يضيرها [٧٠].

وذكر ابن علان الشافعي (ت ١٠٥٧هـ) أنَّ " شارح المشارق المشار إليه [في كلام ابن حجر] هو الشيخ أكمل الدين [٧١]»، وعبارته: روي بالسكون والرفع، أما السكون فيهما فعلى الشرط والجزاء، وأما الرفع في الأول فيجعل من موصولة، وكذا في الثاني، أو على أنه خبر مبتدأ محذوف: أي فهو لا يرحم اهـ. وفاته ذكر الوجه الثالث "[٧٢]".

والحاصل أنَّ الروایتين تساهمان في توسع معنى الحديث المذكور؛ لأنَّ فيهما الجمع بين معنى الإخبارية والشرطية؛ فقوله: (الذي لا يرحم لا يرحم) بالإخبار، يعطي التركيب معنى ثبوت الخبر ودوامه في كل الأحوال، وكأنَّه صار نوعاً من ضرب المثل كما أفاد ابن حجر العسقلاني. وقوله: (من لا يرحم لا يرحم)، بالجزم يعطي التركيب معنى تعلُّق جواب الشرط بفعل الشرط في المستقبل كما في عبارة سيبويه: "إِنْ كُنْتَ تَرِيدُ أَنْ تَقَرَّرَهُ بِأَنَّهُ قَدْ فَعَلَ فَإِنَّ الْجَزَاءَ لَا يَكُونُ" [٧٣]؛ وتابعه في ذلك أغلب النحاة [٧٤]، فيربط حصول رحمة الله بحصول رحمة العبد، فمتى تحقَّق رحمة العبد تحقَّق رحمة الله. والمعنيان مرادان من قوله - صلى الله عليه وآله وسلم، والله اعلم.

ومعنى الحديث على كلا التوجيهين: "مَنْ لَمْ يُشْفِقْ عَلَى الْأَوْلَادِ لَا يَرْحَمُهُ اللَّهُ تَعَالَى، أَوْ أَتَى بِالْعَامِّ لِنُدْخُلِ الشَّقَّةَ أَوَّلِيًّا، وَالثَّانِي أَنَّهُ وَقَائِدَتُهُ أَعْمٌ، وَلِهَذَا حَذَفَ الْمَفْعُولَ لِيَذْهَبَ الْفَهْمُ كُلُّ الْمَذْهَبِ، فَهُوَ بِالْإِعْتِبَارِ أَقْرَبُ وَأَنْسَبُ" [٧٥].

٣ - النصب والجزم:

- نصب الفعل بعد اللام على أنها للتعليل، وجزمه على أنها للأمر:

جاءت روايتان في صحيح البخاري عن طريقين مختلفين لقول عمر بن الخطاب (رضي الله عنه): ((فَدَعْنِي فَلَا ضَرْبَ عُنُقَةٍ)) بفتح الباء مرة، كما جاء فيه: حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ، قَالَ: سَمِعْتُ حُصَيْنَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّلْمِيِّ، عَنْ عَلِيٍّ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، قَالَ: بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبَا مَرْثَدَ الْغَنَوِيِّ، وَالزُّبَيْرَ بْنَ الْعَوَّامِ، وَكُنَّا فَارِسَ، قَالَ: «انْطَلِقُوا حَتَّى تَأْتُوا رَوْضَةَ خَاخٍ، فَإِنَّ بِهَا امْرَأَةً مِنَ الْمُشْرِكِينَ، مَعَهَا كِتَابٌ مِنْ حَاطِبِ بْنِ أَبِي بَلْتَعَةَ إِلَى الْمُشْرِكِينَ» فَأَدْرَكْنَاهَا تَسِيرُ عَلَى بَعِيرٍ لَهَا، حَيْثُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقُلْنَا: الْكِتَابُ، فَقَالَتْ: مَا مَعَنَا كِتَابٌ، فَأَنْخَنَاهَا فَالْتَمَسْنَا فَلَمْ نَرَ كِتَابًا، فَقُلْنَا: مَا كَذَبَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لِنُخْرِجَنَّ الْكِتَابَ أَوْ لِنَجْرِدَنَّكَ، فَلَمَّا رَأَتْ الْجِدَّ أَهْوَتْ إِلَى حُجْرَتِهَا، وَهِيَ مُحْتَجِزَةٌ بِكِسَاءٍ، فَأَخْرَجَتْهُ، فَانْطَلَقْنَا بِهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ عُمَرُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَدْ خَانَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنِينَ، فَدَعْنِي فَلَا ضَرْبَ عُنُقَةٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَا حَمَلَكَ عَلَى مَا صَنَعْتَ» قَالَ حَاطِبٌ: وَاللَّهِ مَا بِي إِلَّا أَكُونُ مُؤْمِنًا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَرَدْتُ أَنْ يَكُونَ لِي عِنْدَ

الْقَوْمِ يَدَّ يَدْفَعُ اللَّهُ بِهَا عَنْ أَهْلِي وَمَالِي، وَلَيْسَ أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِكَ إِلَّا لَهُ هُنَاكَ مِنْ عَشِيرَتِهِ مَنْ يَدْفَعُ اللَّهُ بِهِ عَنْ أَهْلِهِ وَمَالِهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «صَدَقَ وَلَا تَقُولُوا لَهُ إِلَّا خَيْرًا» فَقَالَ عُمَرُ: إِنَّهُ قَدْ خَانَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالْمُؤْمِنِينَ، فَدَعَنِي فَلَاضْرِبَ عُنُقَهُ، فَقَالَ: «أَلَيْسَ مِنْ أَهْلِ بَدْرٍ؟» فَقَالَ: "لَعَلَّ اللَّهَ أَطَّلَعَ إِلَى أَهْلِ بَدْرٍ؟" فَقَالَ: اْعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ، فَقَدْ وَجِبَتْ لَكُمْ الْجَنَّةُ، أَوْ: فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ" [٧٦]

وبسكون الباء مرة أخرى كما جاء في: حديث مُوسَى بْنِ إِسْمَاعِيلَ [٧٧]، فتحمل اللام على أنها لام الأمر الجازمة في رواية الجزم، ولام التعليل الناصبة في رواية النصب، إذ قال الكرمانى: "(فلاضرب) بالنصب وهو في تأويل مصدر محذوف، وهو خبر مبتدأ محذوف، أي: اتركني فتركك للضرب، وبالجزم والفاء زائدة على مذهب الأخفش، واللام للأمر، ويجوز فتحها على لغة سليم وتسكينها مع الفاء عند قریش، وأمر المتكلم نفسه باللام فصيح قليل الاستعمال... وبالرفع أي: فوالله لأضرب" [٧٨]. وقد ذكر النحاة أَنَّ أمر المتكلم نفسه قليل في اللغة العربية، ولكنّه جائز غير ضار [٧٩]، وجاء في التنزيل: ((وَلَنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ)) [العنكبوت: ١٢] ، وفي قول النبي - صلى الله عليه وسلم لأنس بن مالك وجَدْتَهُ مَلِيكَةً بعدما أَكَلَ الطَّعَامَ فِي بَيْتِهَا: ((قُومُوا فَلَاصِلِّي لَكُمْ)) [٨٠]، وغلط الوقشي (ت ٤٨٩هـ)، هذه الرواية وردت على التأويلات الواردة لها بقوله: " يرويه كثير من الناس (فلاصلي) بالياء، ومنهم من يفتح الياء، ويتوهم أنه منصوب على معنى: (كي)، ولو أراد معنى: (كي) لم يجر دخول الفاء ههنا، ومن الناس من يفتح اللام، ويسكن الياء يتوهمه قسماً، وذلك غلط؛ لأنه لا وجه للقسم ههنا، ولو كان قسماً لقال: فلاصليّ بالنون، وإنما الرواية الصحيحة: (فلاصل) بكسر اللام على معنى الأمر، والأمر إذا كان للمتكلم والغائب كان باللام أبداً، وإذا كان للمخاطب كان باللام وبغير اللام" [٨١].

وقد وجّه ابن مالك رواية النصب في توجيهه للحديث السابق بقوله: " اللام عند ثبوت الياء مفتوحة (لام) كي والفعل بعدها منصوب بـ(أن) مضمرة، واللام ومصحوبها خبر لمبتدأ محذوف والتقدير: قيامكم لأصلي لكم" [٨٢].

والفاء في رواية الجزم في كلا الحدين تحمل على الزيادة على مذهب الأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ) الذي يُجيز زيادة الفاء [٨٣]. وبهذا يكون (فلاصل)، و(لاضرب) جملتين مستأنفتين، غير مربوطتين بفعل الأمر الذي تقدمهما، أمّا على رواية النصب فإنّ الفاء فيهما سببية، والتقدير في الحديث: قوموا فقيامكم من أجل الصلاة، وفي قول عمر: اتركني لأضرب عُنُقَهُ، فَتَرَكَكَ لِي مِنْ أَجْلِ الضَّرْبِ. وبهذا نلاحظ توسعاً تركيبياً في الروایتين؛ وتفضي رواية الجزم إلى التوسع في أسلوب كلام وصفه النحاة بالقلّة، وهو أمر المتكلم نفسه بدخول لام الأمر على فعل المتكلم، والإقرار بأنّه عربيّ بليغ؛ لوروده في لغة القرآن والحديث والصحابة. ولعلّ هذه

الشواهد توصل بالقلة التي أقرها النحاة في هذه الظاهرة إلى الكثرة التي وضعوا لها حكم الاطراد عند استقراءهم لكلام العرب.

ثانياً: ألفاظ لها أكثر من ضبطين:

أ - الرفع والنصب والجبر بعد (حتى):

جاء معمول (حتى) في حديث مُوسَى بْنِ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ فَاطِمَةَ، عَنْ أَسْمَاءَ، قَالَتْ: أَتَيْتُ عَائِشَةَ وَهِيَ تُصَلِّي فَقُلْتُ: مَا شَأْنُ النَّاسِ؟ فَأَشَارَتْ إِلَى السَّمَاءِ، فَإِذَا النَّاسُ قِيَامٌ، فَقَالَتْ: سُبْحَانَ اللَّهِ، قُلْتُ: آيَةٌ؟ فَأَشَارَتْ بِرَأْسِهَا: أَيْ نَعَمْ، فَقُمْتُ حَتَّى تَجَلَّانِي الْعَشِيُّ، فَجَعَلْتُ أَصُبُّ عَلَى رَأْسِي الْمَاءَ، فَحَمِدَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنْتَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: ((مَا مِنْ شَيْءٍ لَمْ أَكُنْ أُرِيتهُ إِلَّا رَأَيْتُهُ فِي مَقَامِي، حَتَّى الْجَنَّةُ وَالنَّارُ))، بالرفع [٨٤]، وبالنصب [٨٥] وبالجبر، كما قل الحافظ ابن حجر العسقلاني: "(حَتَّى الْجَنَّةُ وَالنَّارُ) زُوبِنَاهُ بِالْحَرَكَاتِ الثَّلَاثِ فِيهِمَا" [٨٦].

ووجه الرفع على أَنَّ (حتى) ابتدائية، و(الجنة) مبتدأ محذوف الخبر، أي: مرثية، والنار عطف عليه، والنصب على أَنَّها عاطفة على الضمير المنصوب في: (رأيتُهُ)، والجبر على أَنَّها جارة [٨٧].

وقد أثبت النحاة لمعمول (حتى) في مثالهم المصنوع: (أكلت السمكة حتى رأسها)، ثلاث حالات إعرابية، قال ابن السراج: "وَحَتَّى فِيهِ ثَلَاثَ لُغَاتٍ، أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِهَا، وَحَتَّى رَأْسِهَا، وَحَتَّى رَأْسِهَا. النصب: حَتَّى أَكَلْتُ رَأْسِهَا، وَالرُّفْعُ: حَتَّى بَقِيَ رَأْسِهَا، وَالْخَفْضُ حَتَّى وَصَلْتُ إِلَى رَأْسِهَا، وَأَكَلْتُ السَّمَكَةَ مَعَ رَأْسِهَا، وَإِنْ شِئْتُ قُلْتُ: رَأْسِهَا عَلَى الْإِبْتِدَاءِ" [٨٨]، فلك أن تخفض على معنى: (إلى)، وأن تنصب على معنى الواو، وأن ترفع على الابتداء [٨٩].

ويوجه الحديث في الحالات الثلاثة على أَنَّ (الجنة والنار) متعلقان بعدم الرؤية، إلا في مقامه الذي ذكره، فتوجيه الرفع هو: حتى الجنة والنار مرئيتان، وتوجيه النصب هو أَنَّهُ: رأى كل شيء في هذا المقام، ورأى الجنة والنار، وتوجيه الجر يحتمل: رأيت كل شيء مع الجنة والنار، أو رأيت كل شيء إلى أن وصلت للجنة والنار، على خلاف بين النحاة في دلالة (حتى) الجارة، كما نقله المرادي بقوله: "واختلف في المجرور بـ(حتى) هل يدخل فيما قبلها أو لا؟ فذهب المبرد، وابن السراج، وأبو علي، وأكثر المتأخرين، إلى أنه داخل. وقال ابن مالك: حتى لانتهاء العمل بمجرورها، أو عنده. يعني أنه يحتمل أن يكون داخلاً فيما قبلها، أو غير داخل.... وذكر أَنَّ سيبويه والفراء أشارا إلى ذلك. وحكى عن ثعلب أَنَّ حتى للغاية، والغاية تدخل وتخرج. يقال: ضربت القوم حتى زيد، فيكون مرة مضروباً، ومرة غير مضروب. وحكى في الإفصاح عن

الفراء، والرماني أنهما قالاً: يدخل ما لم يكن غير جزء، نحو: إنه لينام الليل حتى الصباح. قال: وصرح سيبويه بأن ما بعدها داخل فيما قبلها "[٩٠]".

وبما أن الجنة والنار كانا قد رآهما النبي (ع) من قبل، والحديث يدل على مشاهدة النبي للأمور التي لم يرها قبل ذلك، فلا يمكن تعلق (حتى) بفعل الرؤية المنفي؛ ليشمل عدم رؤيته الجنة والنار أيضاً، إلا بتأويل أو تقدير، ذكرهما السندي بقوله: " (حتى الجنة والنار) غاية لمحذوف، أي: ورأيت الأمور العظام في هذا المقام حتى الجنة والنار، إذ الجنة والنار ممّا رآه النبي - صلى الله تعالى عليه وسلم - قبل ذلك ليلة المعراج، كما ثبت في الأحاديث، فلا يصح جعل حتى الجنة غاية لرؤية ما لم يره قبل، إلا أن يجعل غاية له بتأويل، أي: ما لم أكن أريته في العالم السفلي، فيمكن أنه - صلى الله تعالى عليه وسلم - ما رأى قبل ذلك الجنة والنار في العالم السفلي، ويمكن أن يقال: لعله رآهما في ذلك الوقت على صفة أو على وجه ما سبقت الرؤية قبل ذلك الوقت على تلك الصفة، أو على ذلك الوجه، فتصح الغاية بالنظر إلى تلك الصفة، وذلك الوجه، وإنما ذكرت الجنة والنار غاية لما في رؤيتهما في ذلك المقام الضيق مع عظمهما المعلوم من الاستعداد، والله تعالى أعلم "[٩١]".

ووجّه المجرور أيضاً على أنه عطف على المجرور السابق، وهو (شيء) "[٩٢]"، على تقدير: ما من شيء، ومن الجنة والنار لم أره من قبل إلا رأيت في هذا المقام، وهذا التوجيه وجيه لأنه يجوز أن النبي (ع) قد رأى من قبل بعض ما في الجنة والنار، وهنا قد رأى كل شيء فيهما، والله أعلم على أن (من) زائدة فيه. وذلك لو ساندته القاعدة النحوية، فقد ذهب الأخفش والكسائي وهشام إلى أنه تجوز زيادة (من) بغير شرط "[٩٣]"، ولكن الحكم هنا بزيادة (من) في المعطوف، وقد رفضه القسطلاني بقوله: "لزم عليه زيادة (من) مع المعرفة، والصحيح منعه، لأنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع، ولأن المقدر ليس كالمفوف به" "[٩٤]".

ب - الرفع والنصب والجر بعد الفعل: (يكفيك)، على الفاعلية والمفعولية وحذف المضاف:

وذلك ما جاء في حديث عمّار بن ياسر في كيفية التيمم للوضوء إذ قال: تَمَعَّكْتُ، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: ((يَكْفِيكَ الْوُجْهَ وَالْكَفَّيْنِ)) "[٩٥]". فقد ذكر ابن حجر العسقلاني أن: "قوله في رواية محمد بن كثير (يَكْفِيكَ الْوُجْهَ وَالْكَفَّانِ) كذا في رواية الأصيلي "[٩٦]" وَغَيْرِهِ بِالرَّفْعِ فِيهِمَا عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ وَهُوَ وَاضِحٌ، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ "[٩٧]" وَكَرِيمَةَ "[٩٨]": ((يَكْفِيكَ الْوُجْهَ وَالْكَفَّيْنِ))، بِالنَّصْبِ فِيهِمَا عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ، إِمَّا بِإِضْمَارٍ: أَعْنِي، أَوْ التَّقْدِيرُ: يَكْفِيكَ أَنْ تَمْسَحَ الْوُجْهَ وَالْكَفَّيْنِ، أَوْ بِالرَّفْعِ فِي الْوُجْهِ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ، وَبِالنَّصْبِ فِي الْكَفَّيْنِ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ مَعَهُ، وَقِيلَ: أَنَّهُ رَوَى بِالْجَرِّ فِيهِمَا .. وَيُسْتَفَادُ مِنْ هَذَا اللَّفْظِ أَنَّ مَا زَادَ عَلَى

الْكَفَيْنِ لَيْسَ بِفَرْضٍ" [٩٩]، وقال القسطلاني في رواية الجر: "والظاهر ثبوت الجر رواية، فإنه ثابت مع بقية الأوجه السابقة في نسخة الفرع المقابلة على نسخة الحافظ شرف اليونيني [١٠٠] الذي عوّل الناس عليه في ضبط روايات البخاري" [١٠١].

ففي رواية الرفع أَنَّ (الوجه) فاعل للفعل: (يكفيك)، و(اليدان) معطوف على الوجه على معنى: إِنَّ الوجه والكف يكفيان للمسح بهما في التيمم، أمّا رواية نصب الاسمين، فقد ردّه العيني بقوله: "وقال بعضهم في رواية أبي ذر يكفيك الوجه والكفين بالنصب فيهما على المفعولية، إمّا بإضمار أعني، أو التقدير: (يكفيك أن تمسح الوجه والكفين) انتهى. قلت: هذا كلام من ليس له مسّ من العربية؛ لأنّ في التقدير الأول يبقى الفعل بلا فاعل، وهو لا يجوز، وفي الثاني أخذ الفعل فاعله، فلا يحتاج إلى هذا التقدير، لعدم الداعي إلى ذلك" [١٠٢]، وعلى التوجيه الثاني يحلّ المصدر المؤول من (أن والفعل المصارع) محلّ الفاعل على تقدير: يكفيك مسح الوجه والكفين، والأصل: يكفيك الوجه والكفان، فيما أنّ الفاعل موجود فلا داعي إذن من تقدير (أن تمسح)، هذا هو المقصود من قول العيني. أمّا رواية الجر فهو على حذف المضاف، وإبقاء المضاف إليه مجروراً، والأصل في الكلام عندما يحذف المضاف أن يقام المضاف إليه مقامه حكماً وإعراباً، عند أمن اللبس، ولكنّ النحاة قد جوزوا ترك المضاف إليه في إعرابه مجروراً، كما في قولهم: "ما كلُّ سوداء تمرّة، ولا بيضاء شحمة" [١٠٣]، بجر (بيضاء)، وقال سيبويه: "كانك أظهرت (كلّ)، فقلت: ولا كلُّ بيضاء" [١٠٤]، وهذا أسهل للاستدلال على حذف المضاف قبل هذا الاسم بوساطة دلالة الحركة الإعرابية عليه، إذ لا بدّ من المتلقي أن يقدّر مضافاً قبل هذا المجرور.

وقد وجّه ابن مالك الجرّ بتوجيهين: "أحدهما: إنّ الأصل يكفيك مسح الوجه، فحذف المضاف، وبقي المجرور به على ما كان عليه. والثاني: أن تكون الكاف من (يكفيك) حرفاً زائداً كما في (ليس كمثله شيء) [١٠٥]، أي: ليس مثله شيء، لا بدّ من الحكم بزيادته؛ لأنّ عدم زيادته يستلزم ثبوت (مثل)، لاشيء مثله" [١٠٦]، ويدفع هذا التوجيه الأخير كتابة الكاف متّصلة بالفعل [١٠٧].

ويأتي التوسع في هذا الحديث الشريف من جهة التنوع في إعراب لفظه، فيفيد (الوجه) و(اليدان) الفاعلية دون ذكر المسح؛ لأنّ المسح مفهوم من فعل الصحابي، وهو تمرّغه في التراب، وبفيد المعية أيضاً بحمل الواو على المعية، وعند ذلك يبيّن أنّ مسح الوجه مع اليدين هو حكم التيمم، وفي رواية الجر يقدر مضاف وهو لفظ (مسح) ليكون توكيداً وتوضيحاً للمسح الذي فهم من فعل الصحابي الجليل؛ وكل ذلك يساعد على بيان الدلالة العامة في كيفية المسح، وهي مسح الوجه والكفين.

الخاتمة

- بعد هذه الرحلة في رحاب أحاديث نبوية شريفة في صحيح البخاري توصلت إلى هذه النتائج:
- ١ - إنَّ الحديث لنبوي الشريف قد حظي بضبط دقيق من الرواة، متصلاً سنده إلى النبي - صلى الله عليه وسلم.
 - ٢ - قد يكون هناك تنوع في ضبط أواخر الألفاظ في لغة الحديث الشريف، ممَّا أدَّى إلى تعدد الموقع الإعرابي للكلمة بين الرفع والنصب، أو الرفع والجر، أو النصب والجر، أو الرفع والجر، أو النصب والجر، إذا كان اللفظ ضبطان، أو بين الحالات الإعرابية الثلاث إذا كان لها أكثر من ضبط.
 - ٣ - التنوع في إعراب المفردات في تراكيب الحديث النبوي يؤدِّي إلى توسُّع معناه، ومن ثَمَّ تنوع الدلالات المستشفة في هذا الكلام البليغ.
 - ٤ - قد يوجَّه لفظ ضُبُّ بالضم والفتح، على أكثر من إعراب فالرفع يوجَّه على الابتداء والخبر والنصب على المفعولية والحالية ونزع الخافض، وهذا يؤدِّي إلى إغناء الدلالات النحوية.
 - ٥ - يمكن ملاحظة الاتساع في معنى الحديث بالجمع بين روايتين له، كما في (كان وقوفه خير) برفع (وقوفه) و(خير) ونصبهما، وذلك بأن تجعل الخيرية والوقوف مجهولتين عند السامع، ومعروفتين في آن واحد، فينصب تركيز السامع على كلا الأمرين بمستوى واحد، من حيث الأهمية في الإخبار عنهما.
 - ٦ - يحدد المحذوف الفعلي والاسمي بضبط الاسم مرفوعاً ومنصوباً كما في قوله: (الأيمنُ الأيمنُ) بالرفع والنصب، فتقدير الرفع (الأيمنُ أحقُّ)، وتقدير النصب: (أعطِ الأيمنُ)، إذ

إنَّ الأولى إخبار بمعنى الأمر، والثانية: أمر صريح بلفظ فعل الأمر. وهذا توسُّع أسلوبِي في اللغة العربية في إفادة معنى الطلب، إذ لا ينحصر في الصيغة الفعلية فحسب، بل يصاغ بالأسلوب الخبري الاسمي أيضاً.

٧- تشارك روايتنا رفع الفعل المضارع وجزمه بعد (لا) في توسع معنى الحديث الشريف للدلالة على الخبرية والطلبية في آنٍ واحد.

٨- تحدد روايتنا رفع الفعل بعد (من) وجزمه معناها الإخبارية والشرطية وتساهمان في توسع معنى الحديث؛ لأنَّ فيهما الجمع بين معنى الإخبارية والشرطية؛ كما في قوله -صلى الله عليه وسلم: (الذي لا يرحمُ لا يُرحمُ) برفع (يرحم) وجزمه.

٩- جاءت روايتان في الحديث النبوي بنصب الفعل بعد اللام على أنها للتعليل، وجزمه على أنَّها للأمر، وتفضي رواية الجزم إلى التوسع في أسلوب كلام وصفه النحاة بالقلّة، وهو أمر المتكلم نفسه بدخول لام الأمر على فعل المتكلم، والإقرار بأنَّه عربيٌّ بليغ؛ لوروده في لغة القرآن والحديث والصحابة. ولعلَّ هذه الشواهد توصل بالقلّة التي أقرها النحاة في هذه الظاهرة إلى الكثرة التي وضعوا حكم الاطراد من أجلها عند استقراءهم لكلام العرب.

١٠- روي معمول (حتى) في قوله -صلى الله عليه وسلم: ((حَتَّى الْجَنَّةُ وَالنَّارُ))، بالرفع، وبالنصب وبالجزم، وهذا شاهد نثري بليغ يضاف إلى شاهد النحاة المصنوع (أكلت السمكة حتى رأسها)، بالحركات الثلاث.

وآخر دعوانا الحمد لله رب العالمين

الهوامش

[١] ينظر: الكتاب ١٣/١، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك - المرادي: ٢٩٦/١، والحدود في النحو - شهاب الدين الأندلسي: ٤٥٠، وحاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٧٢/١.

[٢] ينظر معرفة علوم الحديث - الحاكم النيسابوري: ٩٩.

[٣] صحح البخاري: ٢٤٤/١، الرقم: (٦٥٧)، كتاب الصلاة/ باب إنما جعل الإمام ليؤتمّ به، وباب إيجاب التكبير وافتتاح الصلاة.

[٤] صحح البخاري: ٢٥٣/١، الرقم: (٩٨٩)، كتاب الصلاة/ باب إقامة الصف من تمام الصلاة

[٥] حاشية السندي على سنن النسائي: ٩٩/٢.

[٦] ينظر: فتح الباري ابن حجر العسقلاني: ١٨٠/٢، وعمدة القاري - العيني: ٣٩٨/١٠، وفيض القدير -

المنائي: ٤٣١/١، وحاشية السندي على سنن النسائي: ٩٩/٢.

[٧] ينظر: الكتاب: ٥٠/١، والمفصل في صنعة الإعراب: ١٤٧.

[٨] الكتاب: ١٦٨/١.

[٩] ينظر التمهيد - ابن عبد البر: ١٣٨/٦، والاستذكار - ابن عبد البر أيضا: ١٧٢/٢.

[١٠] المنقّى من سنن المسند: ٣١٦/١.

[١١] ينظر: عمدة القاري: ٣٦٩/١٠، وحاشية على سنن النسائي - السندي: ٩٩/٢.

[١٢] ينظر في عدم جواز وقوع الحال معرفة عند البصريين: الكتاب - سيبويه: ٧٥/١، والأصول في النحو -

ابن السراج: ١٦٤/١، والمفصل في صنعة الإعراب: ٩١، والإنصاف في مسائل الخلاف - أبو البركات

الأنباري: ٨٢٢/٢، واللباب في علل البناء والإعراب - العبري: ٢٨٥/١، ٢٨٦، وشرح الرضي على

الكافية: ١٥/٢، وشرح الألفية - ابن عقيل: ٢٤٨/٢.

[١٣] ينظر في عدم جواز تأكيد النكرة عند البصريين: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٥١/٢، وأوضح المسالك

إلى ألفية ابن مالك - ابن هشام: ٣٣٢/٣، وقطر الندى وبل الصدى - ابن هشام: ٢٩٨، وشرح الألفية -

ابن عقيل: ٢١١/٣

- [١٤] عمدة القاري: ٣٦٩/١٠.
- [١٥] حاشية على سنن النسائي: ٩٩/٢.
- [١٦] سورة الحجر، الآية: ٣٠.
- [١٧] سورة الحجر، الآية: ٣٩.
- [١٨] سورة الطارق، الآية: ١٧.
- [١٩] شرح شذور الذهب من معرفة كلام العرب: ٥٥٤.
- [٢٠] صحيح البخاري: ١٠٨/١، الرقم: (٥١٠).
- [٢١] سنن الترمذي: ١٥٨/٢، الرقم: ().
- [٢٢] عمدة القاري: ٢٦١/٧، فيض القدير: ٣٣٤/٥، و مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: ٢٩١/٢.
- [٢٣] ينظر: مرعاة المفاتيح: ٢٩١/٢.
- [٢٤] ينظر الأصول في النحو: ١٥٤/١، وإرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم: ١٩٣/١، وحاشية الصبان على شرح الأشموني: ٣٠٧/١.
- [٢٥] ينظر شرح الرضي على الكافية: ٢١٣/٢، ٢١٤.
- [٢٦] ينظر مثلاً شرح الأشموني: ٩٩/١، والنحو الوافي: ٣١٩/١.
- [٢٧] ينظر الأصول في النحو: ٢٧/١، وشرح قطر الندى وبل الصدى: ٢٣٦، والحدود في علم النحو - شهاب الدين الأندلسي: ٤٣٢.
- [٢٨] عمدة القاري: ٢٧١/٧.
- [٢٩] حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٣٠٧/١.
- [٣٠] مختصر المعاني: ٩٦.
- [٣١] صحيح البخاري: ١١٠/٣، الرقم (٢٣٥٢) كتاب المسابقات/ باب: في الشرب ومن رأى صدقة الماء وهبته.
- [٣٢] ينظر الكواكب الدراري: ١٧١/١٠، وشرح صحيح مسلم: ٢١٠/١٣، وعمدة القاري: ١٩/ ١٠، وإرشاد الساري: ٣٢٧/٨، وشرح السيوطي على صحيح مسلم: ٧٦/٥، وفيض القدير: ١٠٩/١٣، وعون المعبود: ١٣٨/١٠.
- [٣٣] الكواكب الدراري: ١٧١/١٠.
- [٣٤] ينظر عمدة القاري: ١٠/١٩، والحديث بهذا اللفظ في صحيح البخاري: ١٥٤/٣، الرقم: (٢٥٧١)، صحيح مسلم: ١٦٠٤/٣.
- [٣٥] ينظر إرشاد الساري: ٣٢٧/٨.
- [٣٦] ينظر الإيضاح في علوم البلاغة- القزويني: ٩٩، وحاشية الصبان: ٤٣٣/١.
- [٣٧] صحيح البخاري: ١١/٨، الرقم: (٦٠١٩)، كتاب الأدب/ باب: من كان يؤمن بالله ويوم الآخر.
- [٣٨] صحيح البخاري: ١١/٨، الرقم: (٦٠٣٥)، كتاب الأدب/ باب: إكرام الضيف وخدمته إياه بنفسه.
- [٣٩] ينظر: دليل الفالحين: ١٨٢/٥.
- [٤٠] ينظر فتح الباري: ٣١٠/١١، وعمدة القاري: ٣٣٨/٣٢، وإرشاد الساري: ٢٦/٩.
- [٤١] ينظر فتح الباري: ٣١٠/١١.
- [٤٢] ينظر عمدة القاري: ٣٣٨/٣٢، وإرشاد الساري: ٢٦/٩.

- [٤٣] ينظر فتح الباري: ٣١٠ / ١١، وشرح الزرقاني على الموطأ: ٣٨٦/٤.
- [٤٤] ينظر فتح الباري: ٥٣٣/١١، وشرح الزرقاني: ٤٨٠/٤.
- [٤٥] حاشية الصبان: ٤٢٠/١.
- [٤٦] ينظر توضيح المقاصد: ١٠٢٧/٢، وحاشية الصبان: ١٨٦/٣،
- [٤٧] ينظر الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: ٦١٨، ومغني اللبيب: ٦٨٦/٢، و٨٩٧، وحاشية على الكشف - السيد الجرجاني: ٩٧/١.
- [٤٨] شرح الرضي على الكافية: ١٩٠/٢.
- [٤٩] بدائع الفوائد - ابن قيم الجوزية: ٣٠٦/٢ ونزع الخافض في الدرس النحوي - حسين بن علوي الحبشي (رسالة ماجستير): ٦٢.
- [٥٠] صحيح البخاري: ١٢/٤، الرقم: (٢٧٧٦)، كتاب الوصايا/ باب نفقة القيم للوقف. و٨١/٤، الرقم (٣٠٩٨)، باب نفقة نساء النبي.
- [٥١] ينظر التمهيد - ابن عبد البر: ١٧٣/٨، وفتح الباري: ٤٠٦/٥، وعمدة القاري: ١٠٨/٣٤، وإرشاد الساري: ٢٧/٥، ومرقاة المفاتيح: ٣٨٦٠/٩.
- [٥٢] فتح الباري: ٤٠٦/٥.
- [٥٣] صحيح البخاري: ٢/٤، الرقم: (٢٧٣٩)، كتاب الوصايا/ باب: الوصايا
- [٥٤] عمدة القاري: ١٠٨/٣٤
- [٥٥] مرقاة المفاتيح: ٣٨٦٠/٩.
- [٥٦] مرقاة المفاتيح: ٣٨٧٠/٩.
- [٥٧] صدر بيت لامرئ القيس، وعجزه: إذا ساقه العودُ النَّبَاطِيُّ جَرْجَرًا. ديوانه: ٩٦.
- [٥٨] شرح الطيبي على مشكاة المصابيح: ١٨٩/١٢.
- [٥٩] ينظر الإيضاح في علوم البلاغة: ١٧٦.
- [٦٠] صحيح البخاري: ٧/٨ الرقم: (٥٩٩٧)، كتاب الأدب/ باب: رحمة الولد وتقبيله ومعانفته، وفي صحيح مسلم: ١٨٠٨/٤، بلفظ: ((إِنَّهُ مَنْ لَا يَرْحَمُ لَا يُرْحَمُ)) بجزم الفعلين
- [٦١] الكواكب الدراري: ١٧٢ / ٢١.
- [٦٢] عون المعبود: ٨٧/١٤.
- [٦٣] عمدة القاري: ٩٤/٣٢.
- [٦٤] فتح الباري: ٤٢٩/١٠.
- [٦٥] إرشاد الساري: ١٧ / ٩.
- [٦٦] هو أبو ذؤيب الهزلي: ينظر: ديوان الهذليين ١ / ١٥٤.
- [٦٧] فتح الباري: ٤٢٩/١٠.
- [٦٨] الكتاب: ٧٠/٣.
- [٦٩] ينظر شرح أبيات سيبويه - السيرافي: ١٨١/٢.
- [٧٠] ينظر المقتضب: ٧٢/٢، والأصول في النحو: ٤٦٢/٣.

- [٧١] وهو: أكمل الدين محمد بن محمد بن محمود بن أحمد البابرّي الرومي الحنفي (ت٧٨٦هـ)، وكتابه مخطوط بعنوان: تحفة الأبرار في شرح مشارق الأنوار في الجمع بين الصحيحين، شرح للكتاب: مشارق الأنوار النبوية من صحيح أخبار المصطفوية للصغاني.
- [٧٢] دليل الفالحين: ٩/٣.
- [٧٣] الكتاب: ٩٥/٣.
- [٧٤] ينظر: المقتضب: ٧٢/١، والأصول في النحو: ١٩١/٢، النحو الوافي: ٤٣٢/٤.
- [٧٥] مرقاة المفاتيح: ٢٩٦٤/٧.
- [٧٦] صحيح البخاري: ٧٧/٥، الرقم: (٣٩٨٣) كتاب، باب/ فضل من شهد بدرا
- [٧٧] صحيح البخاري: ١٨/٩، الرقم: (٦٩٣٩)، كتاب/ باب/ ما جاء في المتأولين
- [٧٨] الكواكب الدراري: ٥٩/٢٤، وينظر: فتح الباري: ٣٠٩/١٢، وعمدة القاري: ٤٣٨/٣٤.
- [٧٩] ينظر شرح الكافية الشافية- ابن مالك: ١٦٦٨/٣، وحاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢٩٧/٣
- [٨٠] صحيح البخاري: ٢٤٩/١، وفي السنن الكبرى للنسائي: ٢٨٥/١ وشرح معاني الآثار: ٣٠٧/١ برواية (فالأصل).
- [٨١] التعليق على الموطأ في تفسير لغاته وغوامض إعرابه ومعانيه: ١٩١/١.
- [٨٢] شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: ٢٤٣.
- [٨٣] ينظر معاني القرآن- الأخفش: ٢٦٧، والأصول في النحو: ١٦٨/٢، وشرح الرضي على الكافية: ٤٧٥/٤، وحاشية الصبان: ١٤١/٣.
- [٨٤] صحيح البخاري: ٢٨/١، الحديث: (٨٦)، باب: (من أجاب الفتيا بإشارة اليد والرأس)
- [٨٥] صحيح البخاري: ٤٨/١، الحديث: (١٨٤)، باب: (باب من لم يتوضأ إلا على الغشي المتقل) وبالفظ نفسه في: ١٠/٢، و: ٩٤/٩.
- [٨٦] فتح الباري: ١٨٣/١.
- [٨٧] ينظر: عمدة القاري: ١٢٢/١، وإرشاد الساري: ١٨٤/١، وشرح الزرقاني على الموطأ: ٥٣٨/١.
- [٨٨] الجمل في النحو: ٢٠٣/١، ٢٠٤.
- [٨٩] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ١٧٥/١.
- [٩٠] الجنى الداني: ٥٤٢، ٥٤٣.
- [٩١] حاشية السندي: ٣٤/١.
- [٩٢] ينظر إرشاد الساري: ١٨٤/١، وشرح الزرقاني على الموطأ: ٥٣٨/١.
- [٩٣] ينظر توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك- المرادي: ٤٣٢/١، والجنى الداني: ٣١٨، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٢٢/٣.
- [٩٤] إرشاد الساري: ١٨٤/١.
- [٩٥] صحيح البخاري: ٧٥/١، الرقم: (٣٤١)، كتاب الوضوء. باب/ التيمم بالوجه والكفين.
- [٩٦] الأصيلي هو محمد عبد الله بن إبراهيم الأصيلي أحد رواة صحيح البخاري سمعها سنة 383، من أبي زيد محمد بن أحمد المروزي بمكة سنة ٣٥٣، وهو سمعها من أبي عبد الله محمد بن يوسف الفريزي بفربر سنة ٣١٨، وهو سمع من عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري سنة ٢٥٣. ينظر الفهرست- ابن خیر الإشبيلي: ٨٣.

[٩٧] هو الحافظ الناقد عبد بن محمد بن أحمد المعروف بأبي ذر الهروي (ت: ٤٣٤هـ)، وأشهر وأوثق من روى «الصحيح» عنهم أبو إسحاق المستملي (ت: ٣٧٦هـ)، أبو محمد الحموي (ت: ٣٨١هـ)، وأبو الهيثم الكشميهني (ت: ٣٨٩هـ). وهؤلاء رووها عن الفريري الذي به تُعرف الرواية المشهورة التي أصبح المعول عليها في رواية «الجامع الصحيح» إلى يومنا هذا، والتي صارت تُعرف فيما بعد بـ «أم الروايات»، وهي جديرة بهذه المرتبة الرفيعة؛ فقد توفر لها من الخصائص ما ليس في غيرها، ينظر: الفهرست لأبن خير الإشبيلي: ٨٢.

[٩٨] هي أم الكرام كريمة بنت أحمد بن محمد المروزية (ت: ٤٦٣هـ) جاورت المسجد الحرام، ورحلت في طلب العلم مع والدها، وعاشت تحفظ وتروي وتعلم، وتتلذذ على يدها كبار الفقهاء في عصرها، وسمعت جميع البخاري من الكُشَمِيهَنِي (ت: ٣٨٩هـ) وسمعت من زاهر ابن أحمد السرخسي، وعبدالله بن يوسف الأصبهاني: وصفت بأنها كانت محدثة فاضلة ذات فهم ونباهة، بل إليها انتهى علو الإسناد لصحيح البخاري. ينظر أخبارها في: سير أعلام النبلاء - الذهبي: ١٨ / ٢٣٣، وإكمال الكمال/٧/١٧١.

[٩٩] فتح الباري: ٤٤٥/١، وينظر: إرشاد الساري: ٣٧٢/١.

[١٠٠] هو شرف الدين أبو الحسين علي بن محمد بن الحسين بن أحمد بن عبد الله بن عيسى اليونيني الحنبلي، الإمام المحدث، الفقيه. سمع من ابن الصباح وابن الزبيدي وغيرهما. وسمع منه ابن مالك اللغوي والذهبي وغيرهما، وكان الذهبي يقول: شيخنا ومفيدنا، وكان قد استنسخ صحيح البخاري وحرره، وقابله في سنة واحدة وأسمعه ١١ مرة. وتعدّ نسخة اليونيني من صحيح البخاري أعظم أصل يوثق به، ويُطمأن إليه؛ فإنه رحمه الله، عقد مجالس في دمشق لإسماع صحيح البخاري بحضرة النحوي الكبير ابن مالك صاحب الألفيّة وجماعة من الفضلاء غيره، وجمع منه أصولاً معتمدة، وكان ابن مالك يسمع منه ومع ذلك يستفيد منه اليونيني فيما يتعلق بضبط ألفاظ الكتاب وتصحيحه من الناحية اللغوية. وكانت مات بدمشق شهيدا سنة (٧٠١هـ)، ينظر ترجمته في: شذرات الذهب - أبو فلاح الحنبلي: ٨/٨.

[١٠١] إرشاد الساري: ٣٧٢/١.

[١٠٢] عمدة القاري: ٧٣/٦.

[١٠٣] ينظر: الكتاب: ٦٥/١، والأصول في النحو: ٧٤/٢، ينظر: المفصل: ١٣٤، وشرح الرضي على الكافية: ٣٧٤/٢، وأوضح المسالك: ٣٥٩/٣.

[١٠٤] الكتاب: ٥٦/١.

[١٠٥] سورة الشورى، الآية: ١١.

[١٠٦] شواهد التوضيح والتصحيح: ٢٥٦.

[١٠٧] ينظر إرشاد الساري: ٣٧٢/١.

المصادر والمراجع

أولاً/ الكتب المطبوعة:

- ١ - إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري: شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد الشافعي القسطلاني (ت ٩٢٣هـ)، المطبعة الأميرية، القاهرة - مصدر، ط ٧، (١٣٢٣هـ).
- ٢ - إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم: أبو السعود محمد بن محمد بن مصطفى العمادي الحنفي (ت ٩٥١هـ)، دار إحياء التراث، العربي - بيروت، (د.ت).
- ٣ - الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمّنه الموطأ من المعاني والرأي والآثار: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري القرطبي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: سالم محمد عطا، ومحمد علي معوض، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، (٢٠٠٠م).
- ٤ - الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت ٣١٦هـ)، تحقيق: الدكتور: عبد الحسين محمد الفتلي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ٣، (١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م).
- ٥ - الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: أبو البركات عبد الرحمن ابن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي (٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، ط ١، (١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م).
- ٦ - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر - بيروت، (د.ت).

- ٧- الإيضاح في علوم البلاغة: جلال الدين محمد بن عبد الرحمن بن عمر الخطيب القزويني (ت ٧٣٩هـ)، تحقيق: الشيخ: بهيج غزاوي، دار إحياء العلوم - بيروت، ط ٤، (١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م).
- ٨- بدائع الفوائد: أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الزرعي الدمشقي العروف بـ(ابن قيم الجوزية) (ت ٧٥١هـ)، تحقيق: هشام عبد العزيز عطا، وعادل عبد الحميد العدوي، وأشرف أحمد، مكتبة نزار مصطفى الباز - مكة المكرمة (١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م).
- ٩- التعليق على الموطأ في تفسير لغاته وغوامض إعرابه ومعانيه: أبو الوليد هشام بن أحمد الوقشي (ت ٤٨٩هـ)، تحقيق: الدكتور: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان - مكة المكرمة، ط ١، (٢٠٠١م).
- ١٠- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد عبد الكبير البكري، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب، (١٣٨٧هـ).
- ١١- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (ت ٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي - بيروت، ط ١، (١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م).
- ١٢- الجمل في النحو: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي تحقيق: الدكتور: فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ٤، (١٤٠٨هـ).
- ١٣- الجنى الداني في حروف المعاني: حسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية - بيروت، (١٩٩٢م).
- ١٤- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت ١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط ١، (١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م).
- ١٥- حاشية على الكشف: علي بن محمد المعروف بـ(السيد الشريف الجرجاني) (ت ٨١٦هـ)، طبعت مع الكشف، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده - مصر، (١٣٦٧هـ/ ١٩٤٨م).
- ١٦- دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين: محمد علي بن محمد بن علان بن إبراهيم البكري الصديقي الشافعي (ت ١٠٥٧هـ)، اعتنى بها: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت، ط ٤، (١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م).
- ١٧- الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: أبو إسحاق الحويني الأثري، دار ابن عفان - الخبر، السعودية، (١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م).

- ١٨- ديوان امرئ القيس: امزؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي، (ت: ٥٤٥م)، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة- بيروت، ط٢، (١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤ م).
- ١٩- ديوان الهذليين، مطبعة دار المصرية- القاهرة، ط٢، (١٩٩٥م).
- ٢٠- سنن الترمذي (الجامع الصحيح سنن الترمذي)، محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي (٢٧٩هـ)، دار إحياء التراث العربي- بيروت، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون (د.ت)
- ٢١- السنن الكبرى: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت٣٠٣هـ)، تحقيق: الدكتور: عبد الغفار سليمان البنداري، وسيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١، (١٤١١هـ/ ١٩٩١م).
- ٢٢- سير أعلام النبلاء: الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وآخرين، مؤسسة الرسالة- بيروت، (١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م).
- ٢٣- شذرات الذهب في أخبار من ذهب: عبد الحي بن العماد الحنبلي (ت١٨٠٩هـ)، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط، ومحمود الأرنؤوط، دار بن كثير- دمشق، ط١، (١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م).
- ٢٤- شرح أبيات سيويه: أبو محمد يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي (ت٣٨٥هـ)، تحقيق: الدكتور محمد علي الريح هاشم، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع- القاهرة، (١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م).
- ٢٥- شرح ألفية ابن مالك: بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمداني (٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر- سوريا، (١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م).
- ٢٦- شرح الرضي على الكافية: رضي الدين محمد بن الحسن الأسترآبادي (ت٦٨٨هـ)، تحقيق: يوسف حسن عمر، مؤسسة الصادق- طهران، (١٩٧٨م).
- ٢٧- شرح الزرقاني على الموطأ: محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني المصري المالكي (ت١٠١٤هـ)، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١، (١٤١١هـ).
- ٢٨- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، الشركة المتحدة للتوزيع- سوريا، (١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م).
- ٢٩- شرح النووي على صحيح مسلم (المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج): أبو زكريا يحيى ابن شرف بن مري الدمشقي النووي (ت٦٧٦هـ)، دار إحياء التراث العربي- بيروت، ط٢، (١٣٩٢هـ).

- ٣٠- شرح الطيبي على مشكاة المصابيح (الكاشف عن حقائق السنن): الإمام شرف الدين الحسين بن محمد بن عبد الله الطيبي (ت ٧٤٣هـ)، اعتنى به وعلق عليه: أبو عبد الله محمد علي سمك، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، (١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م).
- ٣١- شرح قطر الندى وبل الصدى: جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط ١١، (١٣٨٣هـ).
- ٣٢- شرح الكافية الشافية: جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن مالك الطائي الجبائي الشافعي (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث - مكة المكرمة، ط ١، (١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م).
- ٣٣- شرح معاني الآثار: أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (ت ٣٢١هـ)، تحقيق: محمد زهري النجار، ومحمد سيد جاد الحق، عالم الكتب، ط ١، (١٤١٤هـ / ١٩٩٤م).
- ٣٤- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن مالك الطائي الجبائي الشافعي، تحقيق: الدكتور: طه محسن، الجمهورية العراقية، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، المكتبة الوطنية - بغداد، (١٩٨٥).
- ٣٥- صحح البخاري (الجامع الصحيح المختصر): أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي (ت ٢٥٦هـ)، تحقيق: الدكتور: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير - اليمامة، وبيروت، (١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م).
- ٣٦- صحيح مسلم (الجامع الصحيح): أبو الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، (١٣٧٤هـ / ١٩٩٤م).
- ٣٧- عمدة القاري شرح صحيح البخاري: بدر الدين محمود بن أحمد العيني (ت ٨٥٥هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت، (د.ت).
- ٣٨- عون المعبود شرح سنن أبي داود، محمد شمس الحق العظيم آبادي (ت ١٣٢٩هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ٢، (١٤٥١هـ - ١٩٩٥م).
- ٣٩- فتح الباري شرح صحيح البخاري: أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار المعرفة - بيروت، (١٣٧٩هـ / ١٩٥٩م).
- ٤٠- الفهرست: أبو بكر محمد بن خير بن عمر بن خليفة اللمتوني الأموي الإشبيلي (ت ٥٧٥هـ)، تحقيق: محمد فؤاد منصور، دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان، ط ١ (١٤١٩هـ / ١٩٩٨م).

- ٤١ - فيض القدير شرح الجامع الصغير: زين الدين محمد بن عبد الرؤوف المناوي، المكتبة التجارية الكبرى - مصر، ط١، (١٣٥٦هـ).
- ٤٢ - الكتاب: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المشهور بـ(سيبويه) (ت ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط٣، (١٤٠٨هـ/١٩٨٨م).
- ٤٣ - الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: جار الله أبو القاسم محمود ابن عمر الزمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، ط١، (١٤٠٧هـ).
- ٤٤ - الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري: محمد بن يوسف الكرمانى (ت ٧٨٦هـ) دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط٢، (١٤٠١هـ/١٩٨١م).
- ٤٥ - اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق: الدكتور: عبد الإله النبهان، دار الفكر - دمشق، ط١، (١٤١٦هـ/١٩٩٥م).
- ٤٦ - مختصر المعاني: سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني (ت ٧٩٣هـ)، دار الفكر - دمشق، ط١، (١٤١١هـ).
- ٤٧ - مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: أبو الحسن عبيد الله بن محمد عبد السلام بن خان محمد بن أمان الله بن حسام الدين الرحمانى المباركفوري (ت ١٤١٤هـ)، إدارة البحوث العلمية والدعوة والإفتاء، الجامعة السلفية - الهند، ط٣، (١٤٠٤هـ/١٩٨٤م).
- ٤٨ - مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: علي بن سلطان بن محمد القاري (ت ١٠١٤هـ)، تحقيق: جمال عيتاني، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، (١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م).
- ٤٩ - معاني القرآن: أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي البلخي البصري المعروف بـ(الأخفش الأوسط) (ت ٢١٥هـ)، تحقيق: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط١، (١٤١١هـ/١٩٩٠م).
- ٥٠ - معرفة علوم الحديث: أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥هـ)، تحقيق: السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية - بيروت، ط٣، (١٣٩٧هـ/١٩٧٧م).
- ٥١ - مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري المصري، تحقيق: الدكتور: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر - بيروت، ط٦، (١٩٨٥م).
- ٥٥ - المفصل في صناعة الإعراب: جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق: الدكتور: علي بو ملحم، مكتبة الهلال - بيروت، ط١، (١٩٩٣م).
- ٥٦ - المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: الدكتور: محمد عبد الخالق عزيمة، منشورات وزارة الأوقاف المصرية، لجنة إحياء التراث الإسلامي - القاهرة، (١٤١٥هـ/١٩٩٤م).

- ٥٧- المنتقى من السنن المسندة: أبو محمد عبد الله بن علي بن جارود النيسابوري (ت ٣٠٧هـ)، تحقيق: عبد الله عمر البارودي، مؤسسة الكتاب الثقافية - بيروت، (١٤٠٨هـ/١٩٨٨م).
- ٥٨- النحو الوافي: عباس حسن (ت ١٩٧٨م)، مكتبة الحميدي - بيروت، ط ١، (١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م).

ثانياً/ الرسائل الجامعية والبحوث المنشورة:

- ١- نزع الخافض في الدرس النحوي - حسين بن علوي الحبشي رسالة ماجستير، بإشراف: الدكتور: عبد الجليل عبيد حسين العاني، كلية التربية، جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا، (١٤٢٥هـ).
- ٢- الحدود في علم النحو: شهاب الدين أحمد بن محمد بن محمد البجائي الأبدئي، (ت ٨٦٠هـ) تحقيق: نجاه حسن عبد الله نولي، منشور في مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد ١١٢، السنة: ٣٣، (١٤٢١هـ/٢٠٠١م).

